

الموضوع: القصة اللبنانية حول المشروع لحل أزمة الكهرباء

جورجيت سعيد

الكهرباء , ركن أساسي ومهم لبناء الاقتصاد في أي بلد الذي يهدف الوصول إلى التنمية كل القطاعات وتحقيق النمو الاقتصادي . اقتصاد لبنان يعاني أزمات كبيرة وكثيرة ومنها أزمة الكهرباء , فهذه الأزمة ليست جديدة فعمرها أكثر من خمسة وعشرين سنة , فكل الحكومات التي تأتي تحاول حل هذا الوباء من خلال عدة خطط ومشاريع وأفكار طرحوا لحلها لكن بقوا أفكارا في العقل وحبرا على ورق وكلاما في الهواء.

العلوم الاقتصادية, تفسر المنحى الأهم هو العرض والطلب, فهما متعارضين. إن هذا المنحى الاقتصادي يشرح لنا بشكل واضح ومنطقي سبب رئيسي لازمة الكهرباء , فإن ارتفاع الطلب وثبات العرض يخل التوازن للعنصرين , فالفورة العقارية التي يشهدها لبنان في السنوات الأخيرة أدت إلى ارتفاع كبير في الطلب كل سنة والعرض وهي المعامل والإنتاج الكهرباء كما هو منذ زمن , فمن هنا تفاقم العجز وتتفاقم الأزمة يوما بعد يوم

في عام 2010 , وفي حكومة الرئيس سعد الحريري , قام الوزير الطاقة جبران باسيل بدراسة خطة جديدة للكهرباء لحل الأزمة من خلال عدة اجتماعات واقتراحات ودراسات لكن ولأسباب سياسية وجزبية أعاق عمل الوزير فبدأت المشاكل السياسية وخلافات بين الوزراء تكبر إلى أن أعلن فريق 8 آذار الانسحاب من الحكومة وبالتالي سقطت الحكومة الوحدة الوطنية وبعدها عين الرئيس نجيب ميقاتي لتشكيل حكومة جديدة وبعد 5 أشهر استطاع من أن يشكلها وبقي الوزير باسيل وزيرا للطاقة وبقي معه الخطة للكهرباء وقد طرحها مرارا وتكرارا على المجلس الوزراء الذي أكثرته من فريق واحد.

في حزيران 2011 أبصرت خطة الكهرباء النور , فقد وافق وقرّر مجلس الوزراء مشروع وخطة الكهرباء التي سميت " ورقة سياسة حل أزمة الكهرباء " وفي تقرير للجديد إن هذه الورقة تتكوّن من 10 مبادرات مترابطة ومتكاملة لتغطية المحاور الأساسية الثلاثة للقطاع للبنى التحتية

والمصادر والأطر القانونية, وتتوزع هذه الخطة على أجال قصيرة ومتوسطة وطويلة وترتقب خفض الخسائر المادية الإجمالية لقطاع الطاقة من 44 مليارات دولار سنة 2010 إلى صفر سنة 2014 مع تأمين تغذية مستقرة 24 على 24 ساعة وان مدة الخطة هي 4 سنوات

المحور الأول يقر في إحدى فقراته إضافة 600 إلى 700 ميغاواط بشكل عاجل وبتمويل من الدولة اللبنانية مع احتمال التمويل الخارجي وبعد عدة مناورات سياسية وعقابات تم إعلان الموافقة مجلس الوزراء وقد أعلن الرئيس نجيب ميقاتي في أيلول 2011 إن الحكومة توصلت إلى إقرار مشروع قانون برنامج يقضي بإنشاء أشغال كهربائية لإنتاج 700 ميغاواط" مشيراً إلى أنه "تم إقرار المشروع بتقسيمه على أربع سنوات اعتباراً من العام الجاري 2011 وحتى العام 2014".

والمشكلة الأساسية في هذا المشروع هو الحصول على التمويل لذلك طلبت الحكومة من رئيسها بإجراء اتصالات مع الصناديق العربية والهيئات الدولية لتأمين التمويل وتم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية¹ كما وكلف وزير الطاقة اطلاع وبدء البحث والدراسات واستدراج العروض للمشروع وهو الأهم في كيفية استئجار البواخر

هنا الموضوع الأهم و موضوعنا الأساسي المتعلق بالبنى التحتية والإنتاج إن هذا المحور يعطي فكرة وحلا مؤقتا كما يقول الوزير باسيل حول إمكانية استئجار واستمرار الكهرباء من خلال البواخر أو مولدات أو الاستيراد وذلك لسد النقص الحاد والهدف والسبب الأساسي لهذه العملية لتأمين البديل لعملية تأهيل واستبدال المعامل القديمة بما يؤمن إضافة قدرة إنتاجية حوالي 245 ميغاواط.

فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو النقص والعجز الحاد في الإنتاج الكهرباء؟؟ وفي دراسات² عدة إن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمعامل الكهربائية في لبنان 2038 ميغاواط لكننا وبسبب غلاء الفيول وتكلف الدولة مبالغ ضخمة لا تنتج هذه المعامل الإنتاج القصوى فالذوق مثلاً

وعضوية نائب رئيس الحكومة (سمير مقبل) ووزير الصحة (علي حسن خليل) والمالية (محمد الصفدي) والعدل (شكيب قرطباوي) والشؤون الاجتماعية (وائل أبو فاعور) والطاقة (جيران باسيل) والعمل (شربل نحاس) والاقتصاد (نقولا نحاس) للنظر بالتعديلات على القانون 462 (الذي ينص على تشكيل هيئة ناظمة) خلال 3 اشهر، وتشكيل هذه الهيئة خلال 3 اشهر، كما تم الاتفاق على تعيين مجلس إدارة لمؤسسة كهرباء لبنان خلال شهرين شادي النشابية: مؤسسة كهرباء لبنان بين فسادها واحتكار الخصخصة¹

فقدته الإنتاجية 1100 ميغاواط لكن لا ينتج أكثر من 600 ميغاواط!! وفي تقرير ل ال ب سي يشير أن كهرباء لبنان لا تنتج سوى 1500 ميغاواط وتخف نسبة في وقت الأعطال وفي فصل الصيف , ولتغطية العجز يتم اللجوء إلى جرّ حوالي 400 ميغاواط من سوريا وغيرها ويبقى الحاجة إلى 1000 ميغاواط تقريبا يتم اللجوء إلى التقنين !!

لمكافحة العجز وإصلاح المعامل لزيادة إنتاجها وبعد إقرار مشروع ال 700 ميغاواط انتقل الحديث إلى هذا المحور الأساسي فبدأت هنا المعارك الكلامية والمؤتمرات الصحافية والمقابلات التلفزيونية إلى أن توصل السياسيين إلى اتفاق يرضي الجميع فاعتبر نجيب ميقاتي وفي حديث له مع مرسل غانم أن الكلفة لاستنتاج البواخر على مدة خمس سنوات كما طرحها الوزير باسيل سوف تكلف مليار دولار فهناك 450 مليون دولار كلفة لاستنتاج البواخر وثمان الفويل لا يقل عن 550 مليون دولار لإنتاج 360 ميغاواط لذلك اعتبر إننا بإمكاننا الحصول على البواخر والحفاظ في نفس الوقت على أموال الخزينة وذلك استنادا إلى ثلاث مؤشرات اتبعتها في خطته

1 - تخفيف المدة: فوزير الطاقة اقترحها على خمس سنوات فهو يخففها إلى ثلاث سنوات مع موافقة رئيس الجمهورية على هذه النقطة.

2- تخفيف الكمية : فيعتبر إن لبنان يحتاج إلى 270 ميغاواط في الوقت صيانة معاملي جيّة والذوق مع شرط على عدم توقف المعامل عن الإنتاج " لا يجوز توقيف المعامل في نفس الوقت ولا ضرورة في توقيف الإنتاج في معاملي الجية والذوق " بينما اقترح الوزير المختص هو 360 ميغاواط مع توقف المعامل عن الإنتاج

3- والا هم هو السعر فقد أشطرت ميقاتي على إعادة المناقصة دولية إذا لم تقبل الشركة المتفق عليها بانخفاض الأسعار في النهاية تم الاتفاق على 5.02 سنت لكليواط الساعة بنما كان 6.53 سنت وبذلك يكون قد خفض كلفة المشروع إلى حوالي 400 مليون دولار والفرق 500 مليون يكون لتمويل معمل كهرباء جديد.

وبعد أربعة أشهر من سين وجين ومناقشة وتفاوض الشركات فقد وافقت الشركة التركية على تخفيض السعر والحد الأدنى الذي اشترطته الحكومة اللبنانية في حين ذكرت جريدة الإخبار على أن طلبت الشركة إفادات إضافية على شكل إعفاءات ضريبة أي أن الشركة معفاة كليا من الرسوم الجمركية من القطع الغيار إلى جميع السلع الاستهلاكية التي تحتاجها وينص أيضا أن الدولة هي التي سوف تدفع الضريبة القيمة المضافة أي أن الشركة معفاة من ضريبة

وان الجانب اللبناني سيكون مسؤولا عن تجهيز المنطقة الخاصة في الخليج ز حيث يفترض أن ترسو السفينتان اضافة إلى تدبير وتخزين الفيول ودائما من المصدر نفسه حيث يستغرب أن كل هذه الشروط والمعاملة التفضيلية للشركة فهي تزيد عن قيمة انخفاض السعر.

نهار الجمعة 13 تموز 2012 صاح الديك واتى الفرج وكانت نهاية سعيدة لهذه القصة بتوقيع عقود استقدام بواخر الكهرباء التركية وفي المؤتمر أشار الوزير الطاقة لقد حفظ هذا العقد على مصالح وحقوق لبنان !! ويشير العقد أن أول باخرة سوف تأتي بعد 120 يوم والثانية بعد 180 يوم لأن البواخر لم ينتهي تصنيعها بعد وأشار باسيل أيضا أن الشروط قاسية جدا على الشركة , فان كل يوم تأخير يترتب 270 ألف دولار على الشركة أي 1000 دولار عن كل ميغاواط تأخير. وفي ما يتعلق بالإنتاج فان أي نقص في الطاقة المنتجة يترتب شروطا جزائيا تصل إلى 400 ألف دولار يوميا و 500 ألف دولار عن كل 1% نقص بالإنتاج.

وفي تقرير نشرته ال ام تي في تبرز وثائق عن الشركة التركية أنها قد خالفت العقود في مختلف البلدان وخاصة في باكستان و هناك بعض الدعاوى وشكاوى من بعض الدول !

وفي النهاية السعيدة للمحور الأول للملف والخطة والتي أخذت كل هذه التجاذبات فالقصة لم تنتهي بعد , لان باقي المحاور أيضا بحاجة إلى أقرار ودراسات و تمويل !! لكن مهمتنا المراقب والقراءة ماذا سوف يحدث ومن سوف يصدق ومن سوف يكون الكاذب لكننا لن نصفق لأحد إلا حين تأتي الكهرباء 24 على 24 وينور بلدنا... وتحل أزمة الكهرباء... فالنراقب والنقرء!!

Georgette Souaid

Economist,

Twitter: @GeorgetteSouaid

Georgettesouaid@gmail.com

www.lebaneseconomy.wordpress.com

www.facebook.com/group/analyseconomique.